وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

مجلة
المستقبل العراقي
للدراسات السياسية والاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

ISSN print : 2790-8240

ISSN online : 3006-7227

مجلة علمية محكمة متخصصة نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

في هذا العـــدد ..

« الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي

« العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي

« التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية

« مؤسسات وآليات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية

العدد (6)

حزيران 2026

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

العـدد (6) حزيران/ 2026

الترميز الدولي: 2790-8240

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2570) لسـ 2022 نة

البحـوث المنشـورة تعبر عـن آراء أصحـابها وليـس بالضـرورة عـن رأي المجلة

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة علمية متخصصة نصف سنوية يصدرها مركز الدراسات الاستر اتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستر اتيجية

هيئة التحرير:

رئيس التحرير: أ.د. نصر محمد علي

مدير التحرير: أ.م.د. علي مراد كاظم

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. خالد عليوي جياد العرداوي/ اختصاص علوم سياسية / فكر سياسي.

أ.د. أمل هندي كاطع ماجد الخزعلي/ اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.د. جمال عبد الكريم محمد الشلبي/ اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.د. أحمد أويصال/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.د. مثنى فائق مرعي السامرائي/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.د. حسين عبد الله الدعجة/ اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

أ.د. إدريس عطية/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.م.د. حسين عبد الحسن مويح اللامي/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.م. مؤيد جبار حسن/ مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء.

أ.م. ميثاق مناحي العيسى / اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.م.د حمد جاسم الخزرجي / اختصاص علوم السياسية / نظم سياسية.

أ.م.د فالح مبارك بردان الفهداوي / اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

- بيتر بيلكن / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

- سبوتكفو فيرونيكا / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

التدقيق اللغوي : أ.م.د بلسم عباس حمودي - م. أثير مكي.

الاشراف على الموقع الإلكتروني للمجلة: م.م ضياء مزهر - م.م كاظم جواد.

التصميم والإخراج الفني: م.م علي عبد الساده جبر- م.م علي حمد عاجل

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

- مركز بحثي علمي أكاديمي مستقل، من مؤسسات جامعة كربلاء.
- يُعنى بإنجاز البحوث والدراسات العلمية في ضوء خطط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورئاسة جامعة كربلاء.
- يلتزم بالموضوعية والحيادية في طرح القضايا المحلية والدولية، ولا يُعنى ولا يُسهم في النشاطات السياسية والحزبية.

البريد الالكتروني للمجلة
ifpss-kcss@uokerbala.edu.iq

دليل المؤلف:

تعتمد مجلة (المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية) في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة وفقاً لما يلي:

أولاً: أن يكون البحث أصيلاً معدَّاً خصيصاً للمجلَّة، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهه في أيِّ وسيلة نشرٍ إلكترونية أو ورقية.

ثانياً: أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

ثالثاً: يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- الصفحة الأولى تتضمن عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسَّسة العلمية التي ينتمي إليها في صفحةٍ مستقلة ووسائل الاتصال الخاصة بالباحث.
- الملخَّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية على نحو 250_300 كلمة والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخَّص، ويقدَّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصَّل إليها البحث.
- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلاً بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يُشير إليها في المتن.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق في (تنسيق وتدوين المراجع والهوامش) وفقاً للصيغة العالمية المعروفة وأسلوب فانكوفر (Vancouver)
- لا تنشر المجلَّة مستلّاً أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت إلا بشكلٍ استثنائي، وبعد أن يعدَّها الباحث من جديد للنشر في المجلَّة، وبما يتناسب مع تعليماتها، وفي هذهِ الحالة على الباحث أن يُشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والجامعة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلَّة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلَّة بنشر مراجعاتٍ نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأيِّ لغةٍ من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يتجاوز عدد كلماتها 2500- 3000 كلمة، ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماتهِ البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات الى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- يتراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، (8000 -10000) كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وبصورةٍ استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات. ويكون نوع وحجم الخط كالاتي:
  - أ- العنوان الرئيس حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ب- العناوين الفرعية: حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ت- المتن: حجم الخط (14) عادي ونوع الخط : (Sakkal Majalla)
  - ث- الهوامش: حجم الخط (12) عادي ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ج- تدون المصادر والمراجع نهاية البحث بحجم ونوع الخط كما في المتن.

- تُنشر البحوث والدراسات في المجلَّة باللغتين العربية والإنكليزية.

رابعاً: الاستلال الإلكتروني والتحكيم العلمي:

- تُعرض البحوث والدراسات المقدَّمة للنشر في المجلَّة على برنامج الاستلال الإلكتروني(Turnitin)، ويتحمل المؤلف تكاليف الاستلال.

- يخضع كلَّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم بهِ قارئان (محكِّمان) من القُرَّاء المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أُنجز في مجالهِ، وفي حال تباين تقارير القراء، يُحال البحث إلى قارئ مرجِّح ثالث. وتلتزم المجلَّة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ عدم النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ وذلك في غضون ثلاثة أشهر من استلام البحث.

خامساً: تلتزم المجلَّة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرِّرين والمراجعين وأعضاء هيأة التحرير عن أيِّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيِّ شخصٍ آخر غير المؤلِّف والقُرَّاء وفريق التحرير.

سادساً: يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضياتٍ فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

سابعاً: يتّحمل المؤلف أجور النشر التي تفرضها المجلة وفقا لسياساتها المعلن عنها، ولا يحق للمؤلف استرجاع هذه الأجور في حال رفض بحثه.

دليل المُقيَّم:

إنَّ المهمة الرئيسة للمُقيِّم العلمي للبحوث المُرسلة للنشر هي أنْ يقرأ المُقيِّم البحث الذي يقع ضمن تخصصهِ العلمي بعنايةٍ فائقةٍ وتقييمهِ وفق رؤىً ومنظورٍ علمي أكاديمي لا يخضع لأيِّ آراءٍ شخصية، ومن ثمَّ يقوم بتثبيت ملاحظاتهِ البنَّاءة والصادقة بخصوص البحث المُرسل إليه.

قبل البدء بعملية التقييم، يُرجى من المُقيِّم التأكد من استعدادهِ الكامل لتقييم البحث المُرسل إليه، وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصهِ العلمي أم لا، وهل يمتلك المُقيِّم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمُقيِّم أنْ يعتذر ويقترح مُقيِّم آخر.

بعد موافقة المُقيِّم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، يُرجى إجراء عملية التقييم وفق المحددات التالية:

- يجب أنْ لا تتجاوز عملية التقييم مدَّة أسبوعين، كي لا يؤثر ذلك بشكلٍ سلبي على المؤلِّف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأيِّ سببٍ كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم، إلا بعد أخذ الإذن الخطِّي من المؤلِّف ورئيس هيأة التحرير للمجلَّة، أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأيِّ منافع شخصية، أو لغرض إلحاق الأذى بالمؤلِّف أو المؤسَّسات الراعية له.
- الإفصاح عن أيِّ تضاربٍ محتمل في المصالح.
- يجب أنْ لا يتأثر المُقيِّم بقومية أو ديانة أو جنس المؤلِّف، أو أيَّةِ اعتباراتٍ شخصية أخرى.
- هل أنَّ البحث أصيلاً ومهم لدرجة يجب نشره في المجلَّة.
- بيان فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلَّة وضوابط النشر فيها.
- هل أنَّ فكرة البحث متناولة في دراساتٍ سابقة؟ إذا كانت نعم، يُرجى الإشارة إلى تلك الدراسات.
- بيان مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسهِ ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكلٍ واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلِّف الوصول إليه وتوضيحه بشكلٍ دقيق؟ وهل وضَّح فيها المؤلِّف ما هي المشكلة التي قام بدراستها؟
- مناقشة المؤلِّف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثهِ بشكلٍ علمي ومُقنع.
- يجب أنْ تُجرى عملية التقييم بشكلٍ سري وعدم اطلاع المؤلِّف على أيِّ جانبٍ فيها.
- إذا أراد المُقيِّم مناقشة البحث مع مُقيِّمٍ آخر، فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أنْ لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المُقيِّم والمؤلِّف فيما يتعلَّق ببحثهِ المُرسل للنشر، ويجب أنْ تُرسل ملاحظات المُقيِّم إلى المؤلِّف من خلال مدير تحرير المجلَّة.
- إذا رأى المُقيِّم بأنَّ البحث مست من دراساتٍ سابقة، توجَّب على المُقيِّم بيان تلك الدراسات لرئيس تحرير المجلَّة.
- إنَّ ملاحظات المُقيِّم العلمية وتوصياته سيُعتمد عليها وبشكلٍ رئيس في قرار قبول البحث للنشر من عدمهِ، كما يُرجى من المُقيِّم الإشارة وبشكلٍ دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديلٍ بسيط ممكن أنْ تقوم بها هيأة تحرير المجلَّة، وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديلٍ جوهري يجب أنْ يقوم بها المؤلِّف نفسه.

اخلاقيات النشر:

- تعتمد مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة للباحث والقراء (المحكِّمين) على حدٍّ سواء، و يُحتل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاطٍ محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، يُحتل المجلَّة البحث على قارئ مرجِّح آخر.
- تعتمد المجلَّة تنظيماً داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- تلتزم المجلَّة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلاتٍ معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيِّم المحرِّرون والمراجعون المادَّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العِرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- حقوق الملكية الفكرية: تكون حقوق الملكية الفكرية للباحثين (المؤلفين) وتكون حقوق النشر الورقي والإلكتروني محفوظة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالنسبة للمقالات والابحاث والدراسات المنشورة في المجلة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المجلة.

المحتويات

ت	العنوان	رقم الصفحة
1	أزمة المياه بين العراق وتركيا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية	22-1
2	التنافس الاستراتيجي الأمريكي- الصيني تجاه تايوان	52-23
3	الرقابة البرلمانية في العراق في ظلِّ دستور2005: الوسائل الدستورية وتجلياتها السياسية	74 -53
4	الاستيطان في الفكر الصهيوني: تطبيقاته بعد السابع من تشرين الأول 2023	101-75
5	الاغتراب السياسي وعلاقته بالاختلال الوظيفي للدولة والنظام السياسي	126-102
6	الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية لعام 2024: رؤيا استشرافية	145-127
7	التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة	184-146
8	دور التعاون الدولي في الحدِّ من الهجرة غير الشرعية	202-185
9	التوظيف الأمريكي للطاقة في التنافس مع روسيا	226-203
10	الصعود الصيني وتوظيف القدرات الفائقة في مساعي تعديل هيكلية النظام العالمي	245-227
11	الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي	273-246
12	العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي	299-274
13	المدخلات الجديدة في بيئة العلاقات الدولية وتأثيرها في مستقبل الدولة القومية	329-300
14	المرض السياسي في العراق: دراسة سوسيولوجية ميدانية	348-330
15	المرأة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية	373-349
16	انفصال توغولاند الغربية عن غانا	390-374
17	حركة تشرين الاحتجاجية 2019: تصورات الرأي العام العراقي ورؤاه في ظل السياسات الأمنية العراقية	414-391
18	الأمن السيبراني وعلاقتهُ بالأمن القومي: دراسة تحليلية	433-415
19	التغيير السياسي في سوريا بعد عام 2024: دراسة في حالة الأقليات	455-434
20	استخدام نموذج (O-Score) للكشف المبكر عن السلامة المالية وانعكاسه في قيمة المصرف	486-456
21	التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية	507-487
22	استراتيجيات الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة وأثرهما في تعزيز الأمن الإنساني: دراسة حالة العراق	530-508
23	الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية في السياسة الخارجية الروسية تجاه القارة الإفريقية	563-531
24	استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات السيبرانية	589-564
25	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شرق إفريقيا: الواقع والمستقبل	609-590
26	مؤسسات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية وآلياته	630-610
27	تحولات السياسة الخارجية التركية من القوة الناعمة إلى القوة الذكية	654-631
28	التحالف الروسي_ الهندي: قراءة في الدوافع والتحديات	677-655
29	آليات تطبيق العدالة الانتقالية في سيراليون	699-678
30	صعود اليمين المتطرف في أوربا المعاصرة وتأثيره في الاتحاد الأوربي	727-700
31	الهجرة الخارجية من العراق : الأسباب والتحديات	751-728
32	مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية-الصينية	786-752
33	مستقبل القوة الذكية في ظلّ التحولات التكنولوجية والثورة الرقمية في السياسة الدولية	805-787
34	معايير تحقيق التنمية السياسية المستدامة في دول الاتحاد الأوربي مطلع عام 2000: فرنسا وألمانيا أنموذجًا	829-806
35	مكانة أوكرانيا في التفكير الاستراتيجي الروسي بعد عام 2014: من المجال الحيوي إلى الحروب الاستباقية	852-830

افتتاحية العدد

في عالم يشهد تحولات متسارعة في بنية النظام الدولي، وتبدلًا متواصلًا في موازين القوة والنفوذ، تبرز الحاجة إلى قراءة علمية رصينة تستوعب تعقيد المشهد السياسي والاستراتيجي، وتربط بين الظواهر وتحولاتها في سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية. فالمتغيرات الراهنة لم تعد منفصلة عن بعضها، بل باتت تتداخل ضمن مشهد عالمي تتقاطع فيه اعتبارات الأمن والطاقة والتنمية والتكنولوجيا والاقتصاد والجغرافيا السياسية في إطار أكثر سيولة وتشابكًا.

ويأتي هذا العدد السادس استمرارًا للمسار العلمي الذي انتهجته المجلة في تقديم دراسات وبحوث رصينة تُعنى بالقضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وتسعى إلى بناء معرفة أكاديمية معمقة تستند إلى التحليل المنهجي والاستشراف العلمي، بما يواكب طبيعة التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والمنطقة.

وقد تضمّن هذا العدد باقةً متنوعة من الدراسات والبحوث التي تناولت قضايا محورية تتصل بالشأن العراقي وامتداداته الإقليمية والدولية، من بينها الأمن المائي، والأمن الوطني، والتنمية المستدامة، والهجرة، والأمن السيبراني، إلى جانب موضوعات التنافس الدولي بين القوى الكبرى، وتحولات السياسات الخارجية، وصعود الفاعلين الجدد، ومستقبل الدولة القومية في البيئة الدولية المعاصرة.

ويحضر العراق في هذا العدد بوصفه محورًا أساسيًا في العديد من المقاربات البحثية، بالنظر إلى مكانته الجيوسياسية ودوره المتنامي في معادلات التفاعل الإقليمي والدولي، وما يواجهه من تحديات وفرص في ظل التحولات الراهنة. وقد سعت الدراسات المنشورة إلى مقاربة هذه الموضوعات من زوايا تحليلية متعددة، جمعت بين البعد النظري والتطبيقي، وبين قراءة الواقع واستشراف آفاقه المستقبلية.

إن ما يميّز هذا العدد لا يكمن في تنوع موضوعاته فحسب، بل في تعدد مقارباته المنهجية وتكامل رؤاه البحثية، بما يعكس حيوية الحقل المعرفي في الدراسات السياسية والاستراتيجية، ويؤكد أهمية البحث العلمي بوصفه أداةً للفهم والتحليل والمساهمة في إنتاج المعرفة الرصينة.

وإذ نقدّم هذا العدد السادس إلى الباحثين والمهتمين، فإننا نأمل أن يمثّل إضافة علمية نوعية ترفد المكتبة الأكاديمية، وتسهم في إثراء النقاش العلمي حول القضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وأن يواصل دوره في ترسيخ المعرفة العلمية، وتعزيز الوعي بطبيعة التحولات التي يشهدها العالم، وبموقع العراق ضمن معادلاته المتغيّرة.

أ. د. نصر محمد علي

رئيس التحرير

الصعود الصيني وتوظيف القدرات الفائقة في مساعي تعديل هيكلية النظام العالمي

China's Rise and the Employment of Super Capabilities in Efforts to Reshape the Structure of the Global System

الباحث : أ.م.د. قحطان حسين طاهر
جامعة بابل ـــ-كلية العلوم الإسلامية

Assistant Professor Dr. Qahtan Hussein Taher
University of Babylon—College of Islamic sciences
Email: qahtantahir80@gmail.com

ملخص البحث

يسلط هذا البحث الضوء على الصين بوصفها دولة صاعدة في النظام العالمي، لامتلاكها عناصر القوة التي تؤهلها لمركز قوة مؤثرة في مستقبل النظام العالمي، ذلك لأنَّها تتميز بمساحة واسعة، وموقع استراتيجي مهم في قارة آسيا، فضلًا عن تحقيقها تطورًا كبيرًا في قدراتها الاقتصادية، والتكنلوجية، والعسكرية، الأمر الذي ترك أثرًا في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، مع تزايد نفوذها الاقتصادي حول العالم.

وتأتي أهمية البحث من تركيزه في مسألة توظيف الصين لقدراتها الكبيرة، في المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، لإحداث تعديل في هيكلية النظام العالمي، بما يؤدي إلى الحدّ من الهيمنة الأمريكية المطلقة على النظام العالمي. وتكمن إشكالية البحث في مدى قدرة الصين على تحقيق هدف تعديل هيكلية النظام العالمي، عن طريق توظيف القدرات الفائقة المتعددة، وذلك بالإجابة عن السؤال المحوري، وهو: كيف سيؤثر الصعود الصيني في هيكلية النظام العالمي الراهن؟ وهل ستتمكن الصين من الوصول إلى مركز القوة العظمى الموازية للولايات المتحدة؟ على افتراض أنَّ زيادة عناصر قوة الدولة، تنعكس على مساراتها السياسية الخارجية، وإنَّ النظام السياسي العالمي يتيح للدول ذات القدرات الفائقة، تعديل هيكلية هذا النظام.

لقد توصل البحث إلى نتائج تتمثل في أنَّ الصين تمتلك قدرات اقتصادية، وعسكرية، وتكنولوجية، تتزايد بشكل مستمر، ممَّا مكنها من القيام بدور مؤثر في النظام العالمي، وإنَّ الدور المتصاعد الذي تؤديه الصين في الساحة العالمية، يجعل الولايات المتحدة مضطرة إلى إقامة شراكة متوازنة معها، لتجنّب حصول نزاعات استراتيجية. والنتيجة الأهم للبحث، هي: إنَّ للصين دورًا مستقبليًا مؤثرًا في النظام العالمي، الذي سيشهد سيناريوهات تُبنى استنادًا إلى توزيع القوى، وفق المبدأ السائد في العلاقات الدولية، الذي يتيح للدولة التي تمتلك عناصر القوة عسكريًا، واقتصاديًا، وتكنلوجيًا، أن تكون فاعلاً له مكانة مؤثرة في تفاعلات النظام العالمي، وضبط مساراتها، وصولاً إلى تعديل هيكلية هذا النظام.

الكلمات المفتاحية :الصعود الصيني، النظام العالمي، توازن القوى، الهيمنة الأمريكية، القدرات الاقتصادية، المنافسة الاستراتيجية.

Abstract

This study sheds light on China as a rising power within the international system, given its possession of the key elements of power that qualify it to become an influential center in shaping the future of the global order. China is distinguished by its vast territory and strategic location in Asia, in addition to the remarkable development of its economic, technological, and military capabilities. These factors have significantly influenced its relationship with the United States, particularly in light of its expanding economic influence worldwide.

The significance of this study lies in its focus on how China employs its substantial capabilities across political, economic, and military domains to bring about a structural transformation in the global system, thereby constraining the absolute dominance of the United States. The core problem of the study centers on the extent to which China can achieve this objective through the effective utilization of its multifaceted capabilities. This is addressed through the central question: How will China's rise affect the current structure of the global system? And will China be able to attain the status of a great power capable of balancing the United States? The study proceeds from the assumption that an increase in a state's power capabilities is reflected in its foreign policy trajectories, and that the international system allows states with superior capabilities to reshape its structure.

The study concludes that China possesses steadily growing economic, military, and technological capabilities, which have enabled it to play an increasingly influential role in the global system. China's rising role on the international stage compels the United States to pursue a more balanced partnership with it in order to avoid strategic conflict. The most significant finding is that China will play a decisive future role in the global system, which is likely to witness various scenarios shaped by the distribution of power. In line with prevailing principles in international relations, states that possess substantial military, economic, and technological capabilities are able to act as influential actors in global interactions, regulate their trajectories, and ultimately contribute to reshaping the structure of the international system.

Keywords: China's Rise, International System, Balance of Power, American Hegemony, Economic Capabilities, Strategic Competition.

المقدمة

ظهر في النظام العالمي صعود لقوى دولية جديدة، أبرزها الصين التي تعدُّ من القوى الدولية المؤثرة في الساحة العالمية، لأنَّها تمثل مقومات بشرية، وجغرافية، واقتصادية، وسياسية، وعسكرية، جعلها قوة كبرى في النظام الدولي، ونتيجة للأحداث، والتطورات، التي حدثت في النظام العالمي، بدءًا بأحداث (11) أيلول (2001)، وبعدها ما جرى للولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان، والعراق، فضلًا عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، وآثارها الاقتصادية، والاجتماعية السلبية على العالم، حتى داخل أمريكا نفسها، وتراجع نسبي في قوة الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها قطبًا أحاديًا مقابل صعود الصين العالمي السريع، والمتسارع، في الوقت نفسه، مما يثير التساؤلات حول إذا ما كان القرن الحادي والعشرون سيصبح صينيًا، كما كان القرن العشرون أمريكيًا، لاسيَّما مع الحديث عن انتقال مراكز القوة، والثروة، من الغرب إلى الشرق، مع اكتساب الصين المزيد من الأهمية، والقوة، على الصعيد العالمي.

أهمية البحث

هذا البحث يسلط الضوء على أهمية الصين، بوصفها دولة مؤثرة تسعى إلى صعودها في بنية النظام العالمي، كما يهدف هذا البحث إلى تحليل عناصر القوة التي تمتلكها الصين، وفهمها، وتحديدها، والتي تؤهلها للنمو، والصعود، كقوة عالمية مؤثرة في مستقبل النظام العالمي.

أهداف البحث

إنَّ الهدف العلمي لهذا البحث، يكمن في تناوله لموضوع بالغ الأهمية، وهو العلاقات الدولية، عن طريق أثر صعود الصين، وتنامي قوتها الاقتصادية، لأنَّها تقوم بدور عالمي في القرن الحادي والعشرين في النظام الدولي، وانعكاس ذلك على الصعيدين الإقليمي، والدولي، ذلك لأنَّها تتميز بمساحة واسعة، وموقع استراتيجي في قارة آسيا، فإنَّ صعود الصين يذبذب علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومع باقي القوى الغربية، ولاسيَّما أنَّ نفوذها الاقتصادي يزداد حول العالم، بسبب زيادة نفوذها على كل من الصعيدين السياسي، والاقتصادي.

إشكالية البحث

على الرغم من المكانة المحورية للولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي، كونها تأتي بالمركز الأول عالميًا، على المستوى الاقتصادي، والعسكري، وربما التكنولوجي، إلّا أنَّ الصين صعدت على النواحي كافة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، ممَّا أثار اهتمام الجيوسياسيين، ومنظري العلاقات الدولية، لأنَّ ذلك يهدد هيمنة الولايات المتحدة، وحضورها في النظام العالمي. وهنا تكمن الإشكالية في كيفية توظيف القدرات الفائقة، في مساعي تعديل هيكلية النظام العالمي، عن طريق تحليل تأثير الصعود الصيني في عملية إعادة هيكلة النظام العالمي، عبر طرح السؤال الآتي: كيف سيؤثر الصعود الصيني في هيكلية النظام العالمي الراهن؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

كيف يؤثر صعود الصين على الصعيد الاقتصادي، والعسكري، والتكنولوجي، في هيكل العلاقات الدولية؟

ما مستقبل النظام العالمي بعد صعود الصين، ووجودها بوصفها فاعلًا دوليًا أساسيًا فيه؟

هل تمتلك الصين عناصر قوى الدولة اللازمة لتغيير النظام العالمي الحالي؟

ما ردود فعل القوى الغربية تجاه سعي الصين إلى تعديل هيكلية النظام العالمي؟

هل ستتمكن الصين من تبوأ موقع القوة العظمى؟

هل سيكون للصعود الصيني أثر في مستقبل النظام العالمي؟

فرضية البحث

عن طريق الإشكالية التي تناولها البحث، ومجموع الأسئلة المتفرعة منها، تأتي صياغة الفرضية الآتية:

كلما زادت عناصر قوة الدولة، انعكس ذلك على مساراتها، وتوجهاتها السياسية الخارجية، وإنَّ النظام السياسي العالمي يتيح للدول ذات القدرات الفائقة، تعديل هيكلية هذا النظام.

منهجية البحث

من أجل الوصول إلى أهداف البحث العلمية، اعتمدنا المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، فضلًا عن المنهج التاريخي، في جمع المعلومات، للوصول إلى فهم أشمل لاستراتيجيات النظام العالمي الجديد .

المبحث الأول

الصعود الصيني بوصفها قوة عظمى

لا بدَّ من وجود مقومات اقتصادية، وسياسية، وعسكرية، بارزة، لصعود أي دولة إلى مكانة عالمية، وإنَّ المطّلع على النظام العالمي، يرى صعود الصين، ونهوضها، بوصفها قوة عالمية بشكل واضح, ويرى البعض أنَّ الصين ستحتل المركز الأول في النظام العالمي بحلول العام (2050م)، والبعض الآخر يقول: إنَّ صعودها سيكون في القرن الحالي. وإنَّ ذِكر صعود الصين في النظام العالمي لم يأتِ من فراغ، لأنَّ الصين حققت العديد من الإنجازات، التي تؤهلها لتكون قوى عظمى، تحتل مركزًا متقدمًا على الساحة الدولية.

أولاً- نظرة تاريخية على الصعود الصيني

إنَّ تاريخ الصين كحضارة موغلة في عمق التاريخ، وأخذت بالنهوض كواحدة من أكبر القوى الشيوعية، مع (ماوتسي تونج) في منتصف القرن العشرين. وتقدمت الصين في مرحلة الحرب الباردة، وصار ينظر إليها الغرب على أنَّها تحدٍ مستقبلي لهم، لما تمتلكه من عوامل قوة من اعتزاز بقوميتها، وتمكنها من امتلاك وسائل العلوم والتكنولوجيا بشكل متقدم، وأنَّ لديها اليوم من الإرادة، والكفاءات البشرية، ما يجعلها تسير بخطوات واثقة، نحو موقع التأثير الكبير في النظام العالمي1.

هناك عوامل ساعدت الصين على النهوض إلى مكانة القوة العظمى، منها2:

1. الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح (منذ 1978): أطلق "دنغ شياو بينغ" إصلاحات انتقلت بالصين، من الاقتصاد المخطط مركزيًا، إلى اقتصاد السوق، ممَّا سمح بظهور القطاع الخاص، وتدفق الاستثمارات الأجنبية، وتحولها إلى "مصنع العالم."
2. القوة البشرية والتعليم: استثمرت الصين في التعليم، والتكوين المهني، ممَّا وفَّر يدًا عاملة مؤهلة، ومنتجة، ومنخفضة التكلفة، كما شكَّلت ساكنتها التي تتجاوز (1.3) مليار نسمة، أكبر سوق استهلاكي داخلي.
3. الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية: ضخت الدولة استثمارات هائلة في تشييد الطرق، والموانئ، وسكك الحديد، ممَّا عزز الكفاءة اللوجستية، والإنتاجية.
4. التقدم التكنولوجي والابتكار: انتقلت الصين من التقليد إلى الابتكار، لتصبح رائدة في مجالات الطاقة النووية، والروبوتات، والفضاء، والتكنولوجيا المتقدمة.
5. التخطيط الاستراتيجي والمبادرات الدولية: اعتمدت الدولة خططاً خمسية دقيقة، ورؤية بعيدة المدى، ودعمت صعودها الاقتصادي بمبادرات، مثل "مبادرة الحزام والطريق"، لتعزيز نفوذها الجيوسياسي، والاقتصادي.
6. القوة العسكرية والأمنية: واكب النمو الاقتصادي تطوير قوة عسكرية حديثة، قادرة على حماية السيادة الصينية، ووحدة أراضيها.

ثانيًا- مظاهر القوة الصينية الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية

1. على المستوى الاقتصادي، مرَّ الاقتصاد الصيني- منذ قيام جمهورية الصين الشعبية في عام (1949)- بمراحل عدّة، وكل مرحلة برزت في مجموعة خصائص عملت على تطور الاقتصاد الصيني، ونموه، ليسيطر على جزء كبير من الاقتصاد الدولي، والوصول إلى قدرات فائقة في النظام العالمي. فقد تبنت القيادة الصينية مفهوم اقتصاد السوق الاشتراكي، الذي يتسم بخصائص أهمها: الأخذ بآليات الاقتصاد الكلي من حيث الضرائب، والقروض، والتبادل التجاري، وإجراء اصلاحات مهمة على صعيد التجارة الخارجية، والنشاط الزراعي، وتنشيط القطاع الصناعي بظهور المناطق الصناعية الخاصة، وتنشيط القطاع الخاص، ونمو الطبقة الرأسمالية، والنجاح في جذب الاستثمار الأجنبي. وقد أسهمت هذه البرامج الاقتصادية في ارتفاع معدل النمو، والناتج المحلي الصيني،

1 - فولفجانج هيرن، التحدي الصيني- أثر الصعود الصيني في حياتنا، ترجمة: محمد رمضان حسين، الرياض، المجلة العربية، (٢٠١١م)، ص.١٨-١٧

2- للمزيد ينظر: د. حميد شهاب أحمد، زيدون سلمان محمد، "تطور القوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة"، مجلة السياسة الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد (56)، سنة (2018)، ص1- 48.

بشكل متسارع3،إذ بلغ إجمالي الناتج المحلي للصين (19.4) تريليون دولار ($19,398,577,000,000) في عام (2025)، وفقاً لصندوق النقد الدولي (IMF)، بمعدل نمو بلغ (4.8%)، ليكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين (التي يبلغ عدد سكانها (1,416,096,094) نسمة) ($13,806) في عام (2025)، مسجلاً زيادة قدرها ($492) عن ($13,314) في عام (2024)؛ ويمثل هذا تغيرًا بنسبة (3.7%) في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبهذا احتل الاقتصاد الصيني المرتبة الثانية عالميًا بعد الولايات المتحدة4.

إنَّ الصين ستحظى على المدى البعيد، بنمو واضح أسرع من المتوسط العالمي، ومن نمو البلدان الغنية: أوروبا، والولايات المتحدة، واليابان. ومن الواقع أنَّ النمو في الصين أسرع منه في باقي بلدان العالم، فإنَّ مكانتها تتسع، لكن سيضاف إلى تأثيرات حجم نموها، تأثيرات صعود قيمة عملتها، ويصاحب النمو السريع عمومًا، زيادة قيمة العملة التي تسهم في تسريع الاستدراك. قد يتضاعف الدخل الفردي (١٤) مرة، وقد يصبح آنذاك مقارنًا مع الدخل الفردي الحالي في بلدان أوروبا الغربية، وقد يساوي الدخل الفردي في فرنسا، أو ألمانيا، أو اليابان، وقريب من الدخل الفردي في الولايات المتحدة. وتتوقع دراسات أخرى أنَّ استدراك الصين سيكون أشد سرعة بكثير، وسيتجاوز حجمه منذ عام (٢٠٤٥) الدخل الفردي في الولايات المتحدة، وأنَّ في ذاك التاريخ سيساوي مستوى معيشة الصينيين ثلث مستوى معيشة الأمريكيين5.

2.عسكريًا: على الرغم من أنَّ قدرات الصين كانت محدودة، في المرحلة التي ظهر بها مفهوم الردع الاستراتيجي عام (٢٠٠١)، إلا أنَّ الكثير من الأمور تغيرت خلال السنوات اللاحقة، فقد تمكنت الصين من تطوير أسلحتها النووية، والتقليدية، والفضائية، وحرب المعلومات، فضلًا عن أنَّ تطويرها لمجالات الردع الاستراتيجي المتكامل، سيجعلها تؤدي دورًا فاعلًا في ضمان مكانة الصين، كقوة عظمى غير خاضعة لطرف خارجي، فضلًا عن حماية المصالح الجوهرية للصين من أي انتهاك. لذا استمرت بتطوير هيكلية الردع الاستراتيجي، لاسيَّما تركيزها في مسألة الردع النووي6 .

سعت الصين إلى تطوير قدراتها العسكرية على المستويين البحري، والجوي، لتعزيز مكانتها في مناطق نفوذها. وقد عملت الصين على إنشاء أنواع جديدة من الغواصات التقليدية، والنووية، المجهزة بالصواريخ الباليستية، واستخدمت رادارات بعيدة المدى، وأقمار صناعية، وشبكات سونار في قاع البحر، من أجل خدمة الصواريخ الباليستية المضادة للسفن7. تعدُّ الصين حالياً صاحبة أكبر أسطول بحري في العالم، من حيث عدد السفن، بامتلاكها أكثر من (370) قطعة بحرية، متجاوزةً بذلك الولايات المتحدة. وعلى الرغم من هذا التفوق العددي، لا تزال البحرية الأمريكية تتفوق على الصين، من حيث إجمالي الحمولة، والتقنية المتطورة، وعدد حاملات الطائرات8.

3 - عادل أحمد سيد عثمان وآخرون، "مقومات القوة الصينية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة العاصمة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، مصر، المجلد (38)، العدد الثالث، (2024)، ص1019-1030.

4 - متاح على موقع صندوق النقد الدولي الإلكتروني، على الرابط: https://www.worldometers.info/ar

5 - فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة: د. صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة ، دمشق، (٢٠١٠)، ص124-125.

6 - مايكل إي براون، أوين آر كوتي، شين إم لين جونز، صعود الصين، ترجمة: مصطفى قاسم، المركز القومي للترجمة، ص 20-22.

7 - مسعد الششتاوي أحمد، القدرات العسكرية الصينية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة- مصر، العدد (١٧٣)، (٢٠٠٨)، ص٩١.

8 -https://www.bbc.com/news/articles/c4gmnpg31xlo.

وفيما يتعلق بالقدرات الجوية العسكرية الصينية، والسلاح الجوي، تضم المنظومة الجوية ما يقارب ثلاثة آلاف طائرة حربية، عبارة عن نسخ مطورة من ميج (21)، وميج (23)، تُعرف باسم (جي7)، والمقاتلة (جي 10)، وهي إحدى أكثر المقاتلات تطورًا، وتمتلك الصين حاليًا أكثر من مئة مقاتلة سوخوي (27)، إذ تعتمد هذه الطائرات على السرعة العالية، ولا يستطيع إلا عدد محدود، ومتطور، من الرادارات الحديثة التقاطها. وفي عام (٢٠١٦)، أعلنت الصين رسميًا امتلاكها لأحدث المقاتلات (FC31)، وهي نموذج متطور من المقاتلة (جي 21)، وتعرف ايضا باسم "فالكون هوك"، وتمتلك هذه المقاتلة ميزات تجعلها أفضل المقاتلات الصينية من الجيل الخامس، إذ يبلغ وزنها (١٨) طنًا، وتعمل بمحركين من صنع روسي، ولها القدرة على تفادي الرصد الراداري. فضلًا عن تطوير الصين صواريخ باليستية موجهه بالليزر، ومضادة للسفن. إنَّ هذا التطور السريع الذي يشهده مجال التصنيع العسكري الصيني، يشكّل تهديدًا للتفوق العسكري الأمريكي، مما يثير قلق الولايات المتحدة. وكما أنَّ إعلان الصين عن المقاتلة المتطورة، يأتي بعد عامين من تصنيع الصين لأولى حاملات الطائرات، مما دفع باللجنة الدفاعية في الكونغرس الأمريكي، إلى اقتراح نقل (٦٠%) من الأسطول الأمريكي إلى المحيط الهادي، لمواجهة نمو القدرات البحرية الصينية، وذلك بعد إعلان الصين لتوسيع الأسطول البحري، ليصل إلى نحو (٣٥٠) سفينة حربية عام (٢٠٢٠)، وبذلك يفوق الأسطول الأمريكي**9**. كما كان للصين دور فاعل في تصدير الأسلحة، إذ حصل تنافس بين الصين، والقوى الكبرى التي تصدر السلاح، لتحتل المرتبة الخامسة عالميًا كمصدر للأسلحة التقليدية، في الثمانينيات من القرن الماضي، إذ قامت بتصدير الدبابات، والعربات المدرعة، وطائرات الشحن، والصواريخ، إلى كل من مصر، وإيران، والعراق، وكوريا الشمالية، وباكستان.

شكّل صعود الصين حالة من التوجس للدول الكبرى، عن طريق فرض الواقع الصيني على الساحة العالمية، وطموحها في تبوء مكانة عالمية في تراتبية النظام العالمي، لاسيَّما أنَّها من أهم الدول من حيث قدراتها المتنوعة.

3.تكنولوجيًا: أنشئت العلوم والتكنولوجيا بعد وفاة ماو تسي تونغ، بوصفها أحد مجالات التحديثات الأربعة. في عام (1976) كان القائد دينج شياو بينج، مهندسًا للإصلاح الاقتصادي الصيني، ويدعم بقوة للعلوم والتكنولوجيا، إذ بدأت وسائل الإعلام في تعزيز قيمة العلم والتكنولوجيا، والإنجازات العلمية. وفي عام (١٩٩٥)، أصدرت الحكومة الشعبية المركزية «القرار المتعلق بالتعجيل بتطوير العلوم والتكنولوجيا»، الذي وصف بالتطور المخطط للعلوم والتكنولوجيا في العقود المقبلة**10**.

ركَّزت الصين في بناء البنية التحتية المادية، خلال العقود الثلاثة الماضية، مثل: الطرق، والموانئ. كانت إحدى السياسات خلال العقد الأخير، تعمل على نقل التكنولوجيا، لتمكين الشركات الأجنبية من الوصول إلى السوق الصينية، كما نجحت الصين في تطوير بنية أساسية للإبداع والتطوير والابتكار، تقوم على إنشاء أكثر من (100) مجمع للعلوم والتكنولوجيا في أنحاء كثيرة من البلاد، إلى جانب تشجيع ريادة الأعمال خارج القطاع التابع للدولة.

9 - أول ظهور لـ "الشبح" الصينية، العربية NEWS Sky، أبو ظبي، (٢٠١٦)، https://www.Skynewsarabia.com

10- https://web.archive.org/web/20010303150429/http://www.usembassy.

وبهذا تطورت الشركات الصينية، ونضجت قدراتها الإبداعية، وإنَّ العديد منها أصبح على مستوى عالمي في عام (2017).

ثالثًا- آفاق النمو الصيني وتحدياته

تحتل الصين مكانة بارزة في الاقتصاد العالمي، وقد اتخذت العديد من الإجراءات، لتعزيز قدرتها على التكيُّف مع التغيُّرات الهيكلية، والتحديات الاقتصادية. وفيما يأتي بعض النقاط الرئيسة التي تمَّ تناولها في الإصلاحات الاقتصادية في الصين**11**:

1.تحسين قدرة الاقتصاد الصيني على التكيّف: تمَّ اتخاذ إجراءات لتعزيز مرونة الاقتصاد الصيني، وتمكينه من التكيُّف مع التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي.

2.إعادة ترتيب أولويات التنمية: تمَّ التركيز في الزراعة، ثمَّ الصناعة، وبعد ذلك البحث العلمي، وأخيرًا الدفاع.

3. إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج: تمَّ تطبيق نظام المسؤولية العائلية في عام (1980)، ممَّا أدى إلى تحويل المزارع الجماعية إلى حيازات عائلية، كما سمح بإنشاء مشروعات خاصة، مع الاحتفاظ بسيطرة الدولة على الصناعات الثقيلة، وقطاع الطاقة، والتعدين.

4. الإصلاحات الحضرية: تمَّ تطبيقها في عام (1984)، وتهدف إلى تحقيق لا مركزية في إدارة المشروعات العامة. تم فتح المجال أمام المشروعات المشتركة مع الاستثمارات الأجنبية، وتسهيل قنوات التجارة الخارجية.

5. منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلال: تمَّ تعزيز استقلالية المؤسسات الإدارية عن بيروقراطية الحزب.

6. تسهيل قنوات التجارة الخارجية: تمَّ تخفيض الرسوم الجمركية، وتوسيع نطاق السلع المستوردة، كما تمَّ رفع حصة الاستيراد، ورخص الاستيراد لبعض السلع.

وهذه الإصلاحات تعكس التطورات المستمرة في الاقتصاد الصيني، وتسهم في تعزيز دور الصين على الساحة العالمية**12**.

إنَّ الخطة الصينية المستقبلية غير محددة المعالم، نظرًا لطموحات الصين اللامحدودة. صحيح أنَّ الصين وضعت في خطتها الرابعة عشرة، تحديث المجتمع الاشتراكي بحلول عام (2035)، وبناء دولة غنية وقوية بحلول عام (2049)، وأشار إلى ذلك "تشويتان يونج" في كتابه "الحلم الصيني "، مع التأكيد على أنَّ الحلم الصيني لن يتحقق إلا عن طريق مثابرة جميع الصينيين، وشجاعتهم، وإبداعاتهم، وعزائمهم، ولن يتم هذا عن طريق طبقة بعينها، أو بمساعدة الآخرين، مؤكدًا أنَّ روح الأمة المفعمة بالتحدي، والصمود، والأمل، هي التي تؤدى بها إلى حياة أفضل. إذ تتمثل أحلام

11 وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 2010-1978، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000، ص.٥٩-٥٧

12 عبدالحي،محمد سليم،المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ٢٠١٠-١٩٧٨،أبوظبي،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ص .1٥-9٥.

الصينيين على المستوى الداخلي، في "التحوّل من نمط الحياة في القرى الفقيرة، إلى المدن الحضارية، والحصول على فرص عمل مناسبة لكل شخص، والحصول على الضمان الاجتماعي في الحياة، والتمتع بالخدمات الأساسية"، لذا يتوقع أنَّ الصين في ظلّ مبادرة الحزام، والطريق، سوف تعزّز تفوقها اقتصاديًا، وتكنولوجيًا، وسياسيًا، وثقافيًا، واجتماعيًا، الأمر الذي يثير مخاوف أكبر الدول، وأقواها، اقتصاديًا، وعسكريًا، من النهضة الصينية. ومن المتوقع أنَّ تكون الصين قوة ناعمة كبرى في المستقبل القريب، وستسيطر على العالم باقتصادها، واكتشافاتها العلمية، والتكنلوجية13.

المبحث الثاني

حقيقة سعي الصين إلى تعديل النظام العالمي

تعد الصين من فاعلاً دوليًا مهمًّا في الساحة الدولية، بسبب ما تمتلكه من القدرة البشرية، والعسكرية، والاقتصادية، وهذه المقومات تؤهلها لأداء دور فاعل في الساحة الدولية. بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، القطب المقابل للولايات المتحدة في المعادلة الدولية، سياسيًا، واقتصاديًا، وأيديولوجيًا.

أولًا- نظرة الصين لهيكلية النظام العالمي في ظلّ الهيمنة الأمريكية

إنَّ الصعود الصيني المتزايد، وتراجع الهيمنة الأمريكية، يدل على أنَّ الصين ستنهي القرن الأمريكي، وأنَّ القرن الحادي والعشرين سيكون القرن الصيني، على حدّ تعبير المؤرخ نيال فيرغسون[14]، وذلك نتيجة للتحديات التي تواجه الولايات المتحدة داخليًا، وخارجيًا، وما نتج عنها من تزايد مشاعر الكراهية ضدَّها، وردود أفعال عنيفة اتجاهها، في كثير من مناطق العالم[15]. وقد زادت ردود الفعل السلبية تجاه سياسات الولايات المتحدة، مع ازدياد تدخلاتها سياسيًا، وعسكريًا، وبشكل مستمر في العديد من مناطق العالم، وبسبب تحويل مواردها من المجالات الاجتماعية، والسياسية، إلى الانفاق على قدراتها العسكرية، وبرامج أمنها القومي. ولكن هذا الإنفاق العسكري الكبير لم يعد كافيًا، وهذا ما كشفته أحداث (11) أيلول (2001)، والأزمة المالية العالمية (2008)، والوباء العالمي مؤخرًا في (2020)، فضلاً عن تراجع القوة التأثيرية للسياسة الخارجية الأمريكية، عن طريق رفع شعار "أمريكا أولًا، وإعطاء الأولوية للمصالح وليس للقيم، والاكتفاء بالاعتماد على استخدام موارد دول أخرى، في تحقيق القيادة المنشودة. ومن هنا رأينا الضغوط الأمريكية، وفرض الرسوم على الصين، والتنسيق في كثير من القضايا مع روسيا، وكذلك شاهدنا الانسحاب الأمريكي من العديد من الاتفاقيات الدولية، ومن ضمنها اتفاق باريس للمناخ، والاتفاق النووي مع إيران، واليونيسكو، ومجلس حقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية. وقد أقرت واشنطن بعدم قدرتها على تأمين الاستقرار، وضبط النزاعات في منطقة الشرق الأوسط، وطالبت دول الخليج بتحمّل تكاليف الحماية الأمريكية، وكان

13 - أ.د الصاوي الصاوي أحمد، آفاق آسيوية، الصين من أين وإلى أين؟ جامعة بنها، المجلد (٥)، العدد (٢٠٢٢)، ص.٧-8.
14 - جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي، ترجمة: عبد الله إبراهيم، الرياض، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، (٢٠١٦)، ص٤٧.
15 - علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه أفريقيا- العلاقات الصينية السودانية أنموذجًا، الأردن، دار الجنان للنشر والتوزيع، ص٩.

هذا اعترافًا بتراجع الدور الأمريكي في إدارة شؤون النظام الدولي[16]. وكلما ضعفت قدرة الولايات المتحدة على أداء تلك الوظائف، زادت فرص انهيار النظام العالمي، وتغيير هيكله، وتغيير في قواه الرئيسة[17]، وهذا ما تفسره نظرية الواقعية البنيوية" التي جاء بها "كينيث والتز"، إذ تشير إلى أنَّ الدولة المهيمنة سوف يعاقبها النظام عاجلًا أو آجلا، وبالضرورة سوف تسعى الدول الأخرى إلى منافستها أو التفوّق عليها، عن طريق زيادة عناصر قوتها، أو عن طريق توسيع تحالفاتها مع قوى منافسة لها، تفرض عليها استهلاك، واستنزاف الكثير من الموارد[18]، لاسيَّما أنَّ التكاليف التي تصرف على القوات العسكرية المنتشرة في عموم الأرض، لإدامة التفوق العسكري الأمريكي، وضمان انتشاره، أضحت تشكّل عبئًا متزايدًا على الميزانية الأمريكية، وهو ما قد يسهم بصورة أو أخرى، في تراجع دورها في النظام العالمي لصالح منافسيها، وأبرزهم الصين[19].

إنَّ ما يثير القلق كثيرًا لدى القوى العالمية، صعود أي دولة مهما كانت توجهاتها، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تجد أنَّ الصعود الصيني صعود سلمي، بل صعودها يهدد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية، ومصالحها، وعاملًا يهدد الاستقرار العالمي، والإقليمي**20**، وهذا ما أدى إلى توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، في الوقت الحالي، وهو ما جعل القيادة الأمريكية تحمي مصالحها، وقيمها الليبيرالية، من التهديد الصيني**21**.

ثانيًا- سياسات الصين الخارجية ومبادراتها الدولية

تمتلك الصين دورًا بارزًا في النظام الدولي، وتعدُّ قوةً كبيرة نتيجة لمساحتها الشاسعة، ومواردها الوفيرة، وعدد سكانها الكبير. منذ عام (1978)، شهدت السياسة الدولية تزايدًا في أهمية الصين، ولاسيَّما بعد بدء إصلاحات السوق التي قادها دنغ شياو بينغ، هذه الإصلاحات أتاحت للصين، تحويل إمكاناتها الكامنة إلى قوة فعلية. تلك العملية ليست مهمة فقط، لأنَّها تعد بتحول داخلي لإحدى أقدم الحضارات في العالم، بل أيضًا لأنَّها أدت إلى تغيير جذري في مكانة الصين داخل النظام الدولي. أصبحت الصين مهتمة بالمشاركة في الشرق الأوسط، وتعتمد بشكل كبير على موارد الطاقة من تلك المنطقة، فضلًا عن ذلك، تسعى الصين إلى التوجه غربًا نحو آسيا الوسطى وخارجها، عن طريق مبادرة الحزام والطريق، التي أعلن عنها الرئيس الصيني شي جين بينغ في أيلول (2013)، وتهدف هذه المبادرة إلى بناء شبكة من الطرق البرية، والبحرية، تربط الصين بالشرق الأوسط، ومناطق أخرى حول العالم**22**.

16 - فهد مزيان الخزار، المستقبل الجيوبوليتيكي لدور الصين في النظام العالمي رؤية تحليلي مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد (40)، العدد (1)، (٢٠١٥)، ص١٧٧.

17 - محمد لؤي صيوح وآخرون، العلاقات الصينية الأمريكية في ظل الصعود الصيني وأثر ذلك على النظام الدولي، مجلة جامعة تشرين، المجلد (41)، العدد (3)، (٢٠١٩)، ص١٣٠.

18 ياس محمد خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، مجلة السياسة الدولية، (٢٠١٤)، ص١٥٧.

19 Michael O'Hanlon, Defense Budgets and American Power, Foreign Policy, 2010, p. 3.

20 - عبد الرحمن حكمات، الصعود السلمي للصين، مجلة سياسات عربية، العدد (14)، (٢٠١٥)، ص٦٦.

21 سليم على كاطع، الوجود الأمريكي في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة والتحدي الصيني المستقبلي مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (3)، العدد (2)، (٢٠١٤)، ص٢٤٢-٢٤١.

22 Bolt, Paul J. and Gray, Adam K. “China’s National Security Strategy,” US Air Force Academy, Institute for National Security Studies, (USA, 2007).

إنَّ مبادرة الحزام والطريق هي مبادرة صينية طموحة، أطلقت لتعزيز التجارة، والتواصل بين الصين وباقي دول العالم. وللاطلاع على هذه المبادرة نستعرض أهم جوانبها23:

1.الأصول التاريخية

-يعود تاريخ طريق الحرير إلى العصور الوسطى، إذ كان يمثل مسارًا تجاريًا يربط الصين بالشرق الأوسط وأوروبا.

- مبادرة الحزام والطريق تستلهم هذا التاريخ، وتهدف إلى تطوير شبكة حديثة من الطرق والممرات البحرية، لتعزيز التجارة والتواصل.

2. الأهداف

-تعزيز التجارة الدولية: تهدف المبادرة إلى تسهيل حركة البضائع، والخدمات، بين الصين وباقي دول العالم.

-تطوير البنية التحتية: تشمل المشروعات الكبيرة، مثل: السكك الحديدية، والموانئ، والطرق.

- تعزيز التعاون الثقافي، والاقتصادي بين الدول.

3.الأبعاد الجغرافية

-الحزام: يشير إلى الممرات البرية، والسكك الحديدية، التي تربط الصين بأوروبا عبر آسيا الوسطى.

-الطريق: يشير إلى الممرات البحرية التي تربط الصين بالشرق الأوسط وإفريقيا عبر المحيط الهندي.

4. التحديات والفرص

-التحديات تشمل التنسيق بين الدول المشاركة، والتحديات البيئية، والاقتصادية.

-الفرص تكمن في تعزيز التجارة، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز التعاون الثقافي. فإنَّ مبادرة الحزام والطريق، تمثل تحولًا مهمًا في العلاقات الدولية، وتعزز دور الصين كلاعب عالمي24.

ثالثًا- توظيف الصين لقدراتها الفائقة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية

خطت الصين على المستوى الدولي خطوات كبيرة، لتحقيق اندماج اقتصادها ضمن الاقتصاد العالمي، ولاسيَّما عضويتها في منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الإطار أكَّد رئيس منتدى الإصلاح الصيني "زينغ بيجيان"، على أنَّ طريق الصين للقوة، والازدهار، هو طريق السلم، وانتهاج النهج التعاوني، وهو ما أدى بالرئيس الصيني تشي جين بينغ" فيما بعد، إلى الإعلان سنة (2013) عن المبادرة الاقتصادية الصينية الحزام والطريق"، متبعة تعاونًا لتوظيف أدوات القوة الناعمة مع الدول المنتجة، والمصدرة للنفط، والغاز، عن طريق تقديم الاستثمارات والمساعدات التي

23 Bendazzi, Gianalberto. The first two times. Boca Raton: Taylor Francis, CRC Press, 2018. Translation: Due volte l'oceano.: CRC Press. s. 69-73.

24 Tsui SIT, Erebus WONG, Kin Chi LAU Tiejun WEN, One belt, one road: China's strategy for a new global financial order, Monthly Review, January Volume 68, Issue 8, 2017,p2.

تهدف إلى المشاركة في التنمية. ولقد أعطت الصين أهمية بالغة، لتلك المناطق التي تندرج في مشروعها الاقتصادي، الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، وطريق الحرير البحري25.

إنَّ الصين توطن قوتها، ونفوذها، وحضورها، على المستوى الدولي، وذلك عن طريق السعي نحو الاقتصادات الأكبر في العالم، وإنَّ الاتحاد الأوروبي هو القوى الأكثر طلبًا، إذ إنَّ اقتصاده يمثل حجم الولايات المتحدة الأمريكية، أو الصين، وهذا ما يفسر سعي الصين مؤخرا إلى تحسين علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالتكنولوجيا والأمن السيبراني، أظهرت الصين اهتمامًا متزايدًا بتطوير قدراتها العسكرية، ومن ضمنها الفضاء السيبيراني. ويُعرف التهديد السيبيراني، بأنَّه: تهديد يمثله الصين للولايات المتحدة، وبعض دول العالم. إذ أتُهمت الحكومة الصينية برعاية هجمات سيبيرانية على مواقع إلكترونية عامة، تعود إلى شركات عملاقة، ومؤسسات حكومية، وجامعات في الولايات المتحدة. في هذا السياق، أصدر المكتب الصيني للمعلومات على الإنترنت لأول مرة، الاستراتيجية الوطنية لأمن الفضاء الإلكتروني، توضح هذه الاستراتيجية موقف الصين من تنمية الفضاء الإلكتروني، وأمنه. تشير الاستراتيجية إلى أنَّ الأمن السيبراني يتفاقم باستمرار مع تطور التقنيات المعلوماتية، وتحذر من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، عبر شبكة الإنترنت، والتجسس السيبراني، وغيرها من التصرفات المشابهة التي قد تضر بالأمن السياسي، والاقتصادي، للدول. وتسعى الصين إلى تعزيز التعارف، وبناء الثقة المتبادلة بين مختلف الدول، عن طريق التواصل الدولي في مجال الأمن السيبراني، بهدف مواجهة التهديدات الأمنية في الفضاء الإلكتروني بشكل مشترك26.

إنَّ الصين تشهد تطورًا ملحوظًا في القطاع التكنولوجي، والمالي، وتقوم بدور متزايد الأهمية في الاقتصاد العالمي. وتشمل اهتمامات الصين ما يأتي:

أ. التكنولوجيا المالية: تعزز الشركات الصينية من قوتها في مجال التكنولوجيا المالية، وتقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الإنترنت. يعزز ذلك نفوذ الصين في أماكن أكثر، إذ يجبر المستهلكين على استخدام تطبيقات محلية، لتلبية احتياجاتهم المالية.

ب. تُعد الاستراتيجية التقنية للصين سابقة لظهور مبادرة الحزام والطريق. تمكنت الصين من ترجمة تأثيرها الاقتصادي إلى مكاسب سياسية، مثل معاقبة الدول التي تتعارض مع مصالحها.

ج. القضايا الخلافية: تستخدم الصين الحوافز الاقتصادية لتعزيز المواقف المفضلة لها، وتشمل هذه القضايا اضطهاد أقلية الإيغور، وقمع الحريات في هونغ كونغ، والتوترات في بحر الصين الجنوبي. باختصار، تستغل الصين التكنولوجيا والاقتصاد، لتعزيز نفوذها، وتحقيق أهدافها السياسية في الساحة الدولية27.

---

25 - سليم قسوم، نظريات انتقال القوة والتغيير السلمي هل سيكون صعود الصين سلميا؟ المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد (13)، (٢٠١٨)، ص١٥٣.

26 د. فراس جمال شاكر محمود، الحروب المعلوماتية في المجال الأمني والعسكري أمريكا والصين، العربي للنشر والتوزيع،ص254.

27 Jacob J. Liu and Gary Roughead, Chairs, Jennifer Hellman and David Sachs, China's Belt and Road Implications for the United States, Council on Foreign Relations (CFR), Independent Task Force Report No. 79, March 2021, p. 18.

ومن الناحية العسكرية، تمتلك الصين أكبر جيش في العالم من حيث التعداد البشري، إذ يقدر عدد قوات الجيش النظامي بنحو (٢,٣) مليون جندي قيد الخدمة العسكرية، كما أصبحت الصين في مرتبة ثاني أكبر دولة منتجة للسلاح بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وفق تقرير معهد ستوكهولم أبحاث السلام لعام (٢٠٢٠)، كما تحتل المرتبة الثانية عالمياً في تصدير الطائرات العسكرية بدون طيار (Drone)، كما أنَّ الصين تعدُّ القوة النووية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا**28**

المبحث الثالث

الموقف الغربي تجاه سعي الصين إلى تعديل هيكلية النظام العالمي

تقوم الصين بدور مؤثر في النظام العالمي، وهذا الدور يزداد أهميةً مع تعقيد تفاعلات العالم السياسية والاقتصادية. ويُعزّز هذا الدور بوجود قوى عظمى جديدة تتصدر الساحة الدولية، ومن بينها الصين.

أولًا- مواقف الولايات المتحدة وأوروبا تجاه صعود الصين

1.موقف الولايات المتحدة الأمريكية

شهدت العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، تطورًا كبيرًا بعد الحرب الباردة، إذ كانت الصين بنظر الولايات المتحدة عدوًا من المعسكر السوفيتي، لكن اليوم يُنظر إليها على أنَّها منافسة للولايات المتحدة، على الصعيدين الإقليمي، والدولي**29**.

تُعدُّ مبادرة الحزام والطريق من أبرز مظاهر القوة الاقتصادية المتنامية للصين، وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز التأثير الصيني في مجموعة متنوعة من المجالات. ومع ذلك، يثير هذا التأثير قلقًا للولايات المتحدة، التي تعدُّ نفسها قوة عظمى، تسعى إلى الحفاظ على مصالحها الحيوية، وأمنها القومي، وأنَّ الصعود الاقتصادي للصين يظلُّ موضوعًا حساسًا، حيث تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية النظام الدولي كقوة عظمى منذ عقود. ومع ذلك، يجب أن ننظر إلى مبادرة الحزام والطريق، بوصفها تعبيرًا عن الطموحات الصينية، وقدرتها على التأثير في النظام الدولي**30**.

2.موقف الاتحاد الأوروبي

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى التعامل مع الصين من منظور جيوسياسي، إذ يُحاول موازنة العلاقات مع الصين، مقابل الهيمنة العالمية للولايات المتحدة. ويهدف الاتحاد الأوروبي إلى الانضمام إلى رؤية الصين، لتعزيز نسق دولي "متعدد الأقطاب"، وهذا يتجلى في البيانات الرسمية بين الاتحاد الأوروبي، والصين**31**.

---

28 - محمد محياوي، تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظلّ الهيمنة الأمريكية، مجلة دفاتر السياسة والقانون الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد (١٣)، العدد (٢)، (٢٠٢١)، ص٤٦٨.

29 - حسن إبراهيم سعد، السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، (2007)،ص١٣١-١٣٠

30 Minghao Zhao, Is a New Cold War Inevitable Chinese Perspectives on US–China Strategic Competition, The Chinese Journal of International Politics, 2019, Vol. 12, No. 3, P. 384.

31 William A. Callahan, China's Belt and Road Initiative and the New Eurasian Order, Op. cit, P 4.

ثانيًا- التنافس الاستراتيجي بين القوى العظمى على الهيمنة العالمية

إنَّ التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة الأميركية، تتطلب تخطيطًا استراتيجيًا، إذ تشهد الولايات المتحدة الأميركية حالة من الاستقطاب السياسي بين معسكرين:

المعسكر الأول- يرى أنَّ النظام الدولي الذي تبلور بالقيادة المطلقة للولايات المتحدة الأميركية للعالم بعد نهاية الحرب الباردة، في طريقه إلى الزوال.

أمَّا المعسكر الثاني فيرى أنَّ النظام الدولي مستقر، وأنَّ أسس الاقتصاد الأميركي قوية، وأنَّ هناك تحديات كبيرة بإمكان الولايات المتحدة الأميركية قيادة العالم لمواجهتها من منطق القوة32.

وإنَّ صعود الصين صعودًا كبيرًا، أدى إلى وجود منافس شرس للهيمنة الأمريكية، التي تسعى إليها الولايات المتحدة لاستقرار النظام العالمي، وقد كان لنشاط الاقتصاد الصيني تحولات عالمية في نمط الاستهلاك العالمي33. وعند دمج القوة الاقتصادية التي تتمتع بها الصين، مع قوتها العسكرية الضخمة المزوجة بقدرة نووية، وما تمتلكه من تكنولوجية ضخمة، وتأثير سياسي دولي، لأنَّها عضواً دائماً في مجلس الأمن يمتلك حق النقض، فضلًا عن امتلاكها سياسة خارجية قوية منفتحة على كل دول العالم، وتتمتع بموقع جغرافي استراتيجي، يسمح لها بتأسيس مبادرة الحزام والطريق. وبهذه العوامل قد تتحول الصين لقطب عالمي مستعد لتصدر النظام الدولي. فالصين تعدُّ اليوم بما تملكه من قوة على المستويات كافة، لاعبًا رئيسًا في السياسة العالمية، يمتلك ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وقوة عسكرية، وتكنولوجية، وقوة ذكية، وناعمة، تجعلها أكثر المنافسين في تقدم أمريكا، وتؤثر بذلك تأثيرًا كبيرًا في إسقاط هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية34.

ومن هذا التنافس بين قوى الطرفين الأمريكي والصيني، يمكن استشراف الوضع المستقبلي للنظام الدولي، على أن يتعايش فيه الطرفان ضمن ما يعرف بالتعايش التنافسي، أو تعنت أمريكا بتمسكها بممارسات الهيمنة المتوحشة، مما يهدد النظام الدولي بعدم الاستقرار، ويهدد الأمن والسلم الدوليين.

ثالثًا- صعود الصين وأثره في مستقبل النظام العالمي

المفاهيم التي وُصفت بها الصين، مثل التنين المارد، والخطر الأصفر، تحمل في ثناياها تنبؤًا بأن يكون القرن الحادي والعشرون آسيويًا بامتياز، بسبب ما تؤديه الصين من دور ريادي على جميع الأصعدة في النظام العالمي، فالصين تمتلك عوامل قوة تجعلها لاعبًا رئيسًا في الساحة الدولية. ومن أهم هذه العوامل35:

---

32 - الكساندر كولي ودانيال يكسون، كيف تفكك القوة الأمريكية وتنتهي هيمنة القطب الأوحد بلا عودة؟ متاح على الرابط:
https://www.qposts.com2022

33 كارل غيرت، على خطى الصين بسير العالم: كيف يحدث المستهلكون الصينيون تحولا في كل شيء، ترجمة طارق عليان، دار كلمة للنشر، أبو ظبي، (٢٠١٢)، ص٧٨.

34 على إبراهيم مطر، الصين في النظام الدولي التحدي الأكثر واقعية، متاح على الرابط:
https://al-akhbar.com/Opinion/279621`2022

35 - جون جارفر، الصين وإيران شريكان قديمان في عالم ما بعد الامبريالية، ابو ظبي، مركز الإمارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، (2009)، ص٥٦٠.

-القوة الاقتصادية: إذ تعدُّ الصين ثاني أكبر اقتصادًا في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وتحقق نموًا سريعًا ومستدامًا، مما يجعلها قوة اقتصادية مؤثرة.

-النمو السكاني والقوة البشرية: تمتلك الصين أكبر عدد سكان في العالم، وتوفر هذه القوة البشرية إمكانات هائلة في مجالات، مثل: العمل والابتكار.

-القوة العسكرية: تعدُّ الصين ثاني أكبر قوة عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة.

-تستثمر في تحديث ترسانتها العسكرية، وتطوير قدراتها الدفاعية. باختصار، تمتلك الصين مكانة متميزة في العالم، وتؤدي دورًا مهمًا في الشؤون الدولية.

من المتوقع أن تصبح الصين قوة نافذة، ومؤثرة في الساحة الدولية، لذا يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تدرك قوة الآخر، وعدم تجاهلها. ويتعين على الدول الكبرى أن تتعامل بحذر، مع تحول القوى، وتأثيرها في النظام الدولي، وإنَّ استمرار الصين كقوة فاعلة، ومؤثرة، في النظام الدولي، سيكون له تأثير كبير في مستقبل العلاقات الدولية**36**، وإنَّ بروز قوى عالمية جديدة، خلق جغرافية سياسية جديدة، فصعود الصين وردة فعل الولايات المتحدة الأمريكية، سوف تحدد طبيعة النظام السياسي الدولي على الساحة الدولية**37**. كما أنَّ استمرار الصين بوصفها قوة كبرى، لا يعني بالضرورة سعيها إلى تسيّد النظام السياسي الدولي، بل تسعى لأن تحقق لنفسها " احترامًا دوليًا"، لكنَّها لن تتوانى عن السعي إلى تحقيق مركزيتها الإقليمية، وتوظيف هذه المركزية الإقليمية، وعلى هذا فإنَّ الصين التي لا تثق بالغرب، وتسعى إلى تسخير تقنيته لصالحها، كما أنَّها تسعى إلى استعادة دورها التاريخي، عن طريق تطوير متوازن لبنيتها القومية، الأمر الذي سيحقق لها على المدى القصير، دورًا إقليميًا مهمًا قد يكون مقدمة على مدى أبعد لدور عالمي**38**.

ويرى المختصون في حقل العلاقات الدولية، أنَّ تغيرات جوهرية أصابت هيكل النظام الدولي، الذي أخذ ينتقل من النمط شبه الإمبراطوري القائم على سيطرة قوة عظمى واحدة؛ أي الولايات المتحدة، إلى نموذج انتشار القوة القريب من توازن القوى المحكوم، بين عدد من الدول المتكافئة في القوة، مثل: الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والصين، واليابان، وروسيا، والهند**39**.

وعليه فإنَّ ملامح النظام السياسي الدولي وفق ذلك الاتجاه، تتحدد بأنَّ الأطراف الدولية مهما بلغت من القوة، فإنَّ التوزيع النسبي لمكونات القوة، سيفضي إلى أشبه بالتكافؤ النسبي، وهذا التكافؤ سيقود الأطراف الفاعلة في المحصلة النهائية، إلى إدراك قوة كل من الآخر، وبعدها ستشكل طبيعة النظام الدولي القائم، وشكله، على التعدد في أطرافه**40**.

---

36 Bonnie laser and James Nolt, Strategic Partnership or Strategic Competition" (Washington, DC: Foreign Policy In Focus) Available at: http:/www.fpif.orgire gions/asiapacific.

37 Alexander T. J. Lennon and Amanda Kozlowski, Global Powers in the Twenty-First Century, CSIS A Washington Nartly Reader, http://mitpress.mit.edu/st.

38 84 وليد سليم عبد الحي ، المصدر السابق ،ص.٥١.

39 محمد عبد الشفيع عيسى بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي، محاولة موجزة في تصنيف العالم، المجلة العربية للعلوم السياسية ،بيروت، العدد 532، 2011،ص١٥٠

40 - محمد ياسين خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، المجلة السياسية الدولية، العدد (124)، السنة التاسعة، الجامعة المستنصرية، (٢٠١٣)، ص179-180.

الخاتمة والاستنتاجات

تسعى الصين إلى تعديل هيكلية النظام العالمي، لتعكس تطلعاتها، ومصالحها، وقد شهدنا صعودًا ملحوظًا للصين في النظام العالمي، إذ تمكّنت الصين من تحقيق نجاحات كبيرة في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك الاقتصاد، والتكنولوجيا، والشؤون الدولية، وأنَّ هذا الصعود الصيني يثير العديد من التحديات والجدل، ويتطلب توازنًا حساسًا بين القوى العالمية المختلفة، كما يجب أن يتم التعامل مع هذا التحول بحذر، وبتفاهم مشترك، واحترام المصالح المتبادلة ما بين وحدات النظام العالمي الفاعلة.

لقد توصلنا عن طريق البحث، إلى الاستنتاجات الآتية:

- تمتلك الصين قوى اقتصادية، وعسكرية، وتكنولوجية، لها مكانتها في الساحة العالمية، وهذه القوى تتزايد بشكل مستمر.

- تقوم الصين بدور مؤثر في النظام العالمي، وهذا الدور أخذ بالتزايد، على العكس من الولايات المتحدة الأمريكية، التي تواجه تحديات في فرض هيمنتها.

- إنَّ الدور المتصاعد الذي تقوم به الصين في الساحة العالمية، يجعل الولايات المتحدة مضطرة الى إقامة شراكة متوازنة مع الصين، لتجنّب حصول نزاعات استراتيجية تؤثر في مكانتها العالمية.

- للصين دور مستقبلي مؤثر في النظام العالمي، الذي سيشهد سيناريوهات تُبنى استنادًا إلى توزيع القوى، وفق المبدأ السائد في العلاقات الدولية، الذي يتيح للدولة التي تمتلك عناصر القوة عسكريًا، واقتصاديًا، وتكنلوجيًا، أن تكون فاعلاً له مكانة مؤثرة في تفاعلات النظام العالمي، وضبط مساراتها، وصولاً الى تعديل هيكلية هذا النظام.

المصادر باللغة العربية

1. جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي، ترجمة: عبد الله إبراهيم، الرياض، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، (٢٠١٦).
2. جون جارفر، الصين وإيران شريكان قديمان في عالم ما بعد الامبريالية، أبو ظبي، مركز الإمارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، (٢٠٠٩).
3. حسن إبراهيم سعد، السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، (2007).
4. حميد شهاب أحمد، زيدون سلمان محمد، تطور القوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد (56)، سنة (2018).
5. د. فراس جمال شاكر محمود، الحروب المعلوماتية في المجال الأمني والعسكري أمريكا والصين، العربي للنشر والتوزيع.

6. سليم علي كاطع، الوجود الأمريكي في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة والتحدي الصيني المستقبلي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (3)، العدد (2)، (٢٠١٤).
7. سليم قسوم، نظريات انتقال القوة والتغيير السلمي هل سيكون صعود الصين سلميا؟ المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد (13)، (٢٠١٨).
8. الصاوي الصاوي احمد، الصين من أين وإلى أين؟ آفاق آسيوية، جامعة بنها، المجلد (٥)، العدد (٢٠٢٢).
9. عادل أحمد سيد عثمان وآخرون، مقومات القوة الصينية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة العاصمة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، مصر، المجلد (38)، العدد الثالث، (2024).
10. عبد الرحمن حكمات، الصعود السلمي للصين، مجلة سياسات عربية، العدد (14)، (٢٠١٥).
11. علي إبراهيم مطر، الصين في النظام الدولي التحدي الأكثر واقعية. متاح على الرابط: https://al-akhbar.com/Opinion/279621`2022
12. علي المدني،الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا -العلاقات الصينية السودانية أنموذجا، الأردن، دار الجنان للنشر والتوزيع.
13. فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة د. صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، (2010).
14. فهد مزيان الخزار، المستقبل الجيوبوليتيكي لدور الصين في النظام العالمي رؤية تحليلية، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد (40)، العدد (1)، (٢٠١٥).
15. فولفجانج هيرن، التحدي الصيني، أثر الصعود الصيني في حياتنا، ترجمة: محمد رمضان حسين، الرياض، المجلة العربية، (٢٠١١).
16. كارل غيرت، على خطى الصين بسير العالم: كيف يحدث المستهلكون الصينيون تحولا في كل شيء، ترجمة طارق عليان، دار كلمة للنشر، أبو ظبي، (٢٠١٢).
17. الكساندر كولي ودانيال يكسون، كيف تفكك القوة الأمريكية وتنتهي هيمنة القطب الأوحد بلا عودة؟ متاح على الرابط: https://www.qposts.com2022
18. مايكل إي براون، أوين آر كوتي، شين إم لين جونز، صعود الصين، ترجمة :مصطفى قاسم، المركز القومي للترجمة.
19. محمد لؤي صيوح وآخرون، العلاقات الصينية الأمريكية في ظلّ الصعود الصيني وأثر ذلك على النظام الدولي، مجلة جامعة تشرين، المجلد (41)، العدد (3)، (٢٠١٩).
20. محمد محياوي، تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية، مجلة دفاتر السياسة والقانون الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد (١٣)، العدد (٢)، (٢٠٢١).
21. محمد ياسين خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، المجلة السياسية الدولية، العدد (124)، الجامعة المستنصرية، (٢٠١٣).
22. مسعد الششتاوي احمد، القدرات العسكرية الصينية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (١٧٣)، (٢٠٠٨).

23. وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978- 2010، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (2000).

المصادر باللغة الانجليزية

1. Bendazzi, Gianalberto. The first two times. Boca Raton: Taylor Francis, 2018. translation: Due volte l'oceano.: CRC Press
2. Bolt, Paul J. and Gray, Adam K. "China's National Security Strategy," US Air Force Academy, Institute for National Security Studies, USA, 2007.
3. Bonnie laser and James Nolt, Strategic Partnership or Strategic Competition" (Washington, DC: Foreign Policy In Focus) Available at: http:/www.fpif.orgire gions/asiapacific.
4. Jacob J. Liu and Gary Roughead, Chairs, Jennifer Hellman and David Sachs, China's Belt and Road Implications for the United States, Council on Foreign Relations (CFR), Independent Task Force Report No. 79, March 2021.
5. Michael O'Hanlon, Defense Budgets and American Power, Foreign Policy, 2010. https://web.archive.org/web/20010303150429/http://www.usembassy
6. Minghao Zhao, Is a New Cold War Inevitable Chinese Perspectives on US–China Strategic Competition, The Chinese Journal of International Politics, 2019, Vol. 12, No. 3.
7. Tsui SIT, Erebus WONG, Kin Chi LAU Tiejun WEN, One belt, one road: China's strategy for a new global financial order, Monthly Review, January Volume 68, Issue 8, 2017.
8. William A. Callahan, China's Belt and Road Initiative and the New Eurasian Order.
9. Alexander T. J. Lennon and Amanda Kozlowski, Global Powers in the Twenty-First Century, CSIS A Washington Nartly Reader, http://mitpress.mit.edu/st.